

قوله عندها وعند ابى يوسف ما زاد اشارة التبيين عندها
ورواية عن ابى يوسف وعنه ان ملاء على الاصابع من
اليدين والرجل الخ وعبارة الجوهرة وقال ابو يوسف يد حمل
اربع اساعد في دية الاصابع وقد مناه عند قول الماتن وفيه
اصبع الخ مستوفى فارجع اليه **قوله** ولها ان الساعد لا يبع الكف
لان الكف تبع للاصابع ولا تبع للبع كذا في التبيين **قوله** ولا يبع
اي لا يتبع الساعد الا اصابع لوقوع الفضل بينهما بالكف كما في
التبيين **قوله** وفي قطع الكف الخ قال السمرقندي قيد بكه اصبع
او الاصبغان لانه لو قطع اليد فيها ثلاثة اصابع فعليه ثلثة
اخماس دية اليد ولا شي في الكف بأكمله كذا في الكافي انتهى **قوله**
وقال في نظير الخ قوله هذا بالنسبة الى صورة المتن لا مطلقا لاننا
ان لو كان فيها ثلاثة اصابع فمقطعها يجب ثلثة اخماس دية كيد
اجمعا ولا شي في الكف **قوله** وله ان الاصابع اصل الخ قال
في التبيين وعلى هذا لو كان في الكف مفصل واحد من اصبع
واحدة يجب ارش الفضل على نظاهر عندك ولا يجب في الكف شي
لان ارش ذلك الفضل عند شرعا وما يقي من الاصل وان قل فهو
اولى كما قال في القسامة ان اهل الحطة اولى بها من المشتري وان
تلوا الكونم اصلا ولا يظهر حكم تبع سعه وان كثر وروى الحسن
عنه ان الباق اذا كان دون اصبع يعتبر اكثرها ارش لان ارش ما
دون الاصبع غير منصوص عليه وانما ثبت اعتبارها بالمصنوع عليه
بتبع اجتهاد وكونه اصلا باعتبار نقص فاذا لم يرد النص في ارش

مفصل

مفصل ولا متصلين اعتبرنا فيه الاكثر والا ولد اصله ان ارش ثبت
بالاجماع وهو كالتص ولو لم يكن في الكف اصبع ولا بعضها يجب
حكومة عدل او تبلغ ارش اصبع لان قيمة النبع او تبلغ قيمة المتبع
اهو وقال في الجوهرة ولو قطع كفا الاصابع فيه قال ابو يوسف فيه
حكومة لا يبلغ بها ارش اصبع لان الاصابع يتبعها الكف وتبع الا
يساوي المتبع اه **قوله** وفي الاصبع الزائدة الخ وكذا السن الزائدة
لم في مسكين **قوله** ان لم يعلم محنة اي محنة كل واحد من العيون
والذكر واللسان لم في مسكين **قوله** بنظر في العين وحركة في الذكر
يعني عند البول كما في النباية وكلام في اللسان ولا يعتبر بكه استهلاك
لانه مجرد صوت وليس بكلام ومعرفة الصحة بالكلام كذا في الفوائد
وقال في الجوهرة وفي اذن الصغير واقفه كدية كاملة وفي يديه وجليه
يعني اذا لم يمسه ولم يتعد ولم يجر كما حكومة عدل اما اذا وجد
ذلك منه وجبت الدية كاملة ومعرفة الصحة في معين بما يستدل
به على النظر فيلزم معرفة عين التبعي اذا قبل بها التمس منجحة
ان دمعت وهي صحيحة ولا فله اه مختصرا والنقول لو اذا قطع فيه
حكومة عدل **قوله** وهو رفوع الخ قوله وفي الوضعية الزائدة وما
بعده عطف عليه ساقط من خط المص **قوله** واما في الوضعية الزائدة
فلعدم تعلق اجمالها وهي جزئية وهي فوجبه الا ارش فيها شرعا
له وان لم يكن فيها نفع كما في حسن الزائدة ولا يجب فيها العصاص
وان كان للقاطع اصبع اربعة لان المساواة شرط الوجوب كعصاص
في طرف ولم يعلم ساويهما الا بالظن فصار كالعبد ويقطع طرف العبد